

# تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

### النمو الاقتصادي

يعاني الاقتصاد منذ أكثر من عامين من انكماش اقتصادي حيث سجل معدلات نمو سلبية وصلت نسبتها إلى 1.9 و6.7 في المائة في عامي 2018 و2019 على التوالي. رغم ذلك يعد الانكماش الاقتصادي الذي شهده لبنان في عام 2020 غير مسبوق في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها البلاد في هذا العام نتيجة للأوضاع الداخلية غير المواتية وعدم تحقيق تقدم ملموس على صعيد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لاستعادة النمو الاقتصادي وضمان الاستدامة المالية، وهو ما أسفر عن ضغوطات مالية وشح في السيولة أدى إلى إعلان لبنان عدم قدرته على سداد "سندات اليوروبوند" المستحقة في شهر مارس الماضي. فيما زاد انفجار مرفأ بيروت الشريان التجاري الرئيس للبلاد، وانتشار وباء كوفيد-19 من حجم التحديات التي واجهت الاقتصاد اللبناني عام 2020.

كان لانفجار مرفأ بيروت في شهر أغسطس من عام 2020 الأثر الأكبر على الاقتصاد إذ نتج عنه خسائر بشرية ومادية ملموسة. فالإ جانب أهمية المرفأ الاستراتيجية في التبادل التجاري. يُشكل المرفأ مخزناً للمواد الاستهلاكية الأساسية، لذا فقد كان للانفجار أثراً مباشراً على الحركة التجارية، والأمن الغذائي والاستهلاك المحلي. إضافة إلى ذلك انعكس أثر الانفجار على المؤسسات التجارية والسياحية المتواجدة بشكل كبير في العاصمة بيروت التي تعد محركاً أساسياً للعجلة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

علاوة على ما سبق، أضافت أزمة وباء كوفيد-19 أزمة جديدة إلى الأزمات التي يعاني منها لبنان حيث أدت إلى توقف معظم القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام التي وعلى الرغم من الافتتاح الجزئي للنشاط الاقتصادي ومن ثم الكلي للبلاد خلال النصف الثاني من العام لم تتمكن من استعادة حركتها الطبيعية في ظل أزمة السيولة والتراجع الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار.

بناءً على ما سبق، سجلت معظم مؤشرات القطاع الحقيقي انكماشاً خلال عام 2020 وعلى الأخص قطاع السياحة، والبناء والتجارة. أما القطاع الوحيد الذي شهد حركة ناشطة هو القطاع العقاري إذ ارتفع حجم المعاملات العقارية خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 بنسبة 110.5 في المائة على أساس سنوي. تمثل العامل الأساسي لهذه الفورة العقارية في الدور الذي يلعبه القطاع العقاري كملاذ آمن وحيد وكوعاء ادخاري في ظل الأزمات التي شهدتها البلاد. في المجمل، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 22 في المائة العام الماضي (1).

في ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة من الصعب تقدير معدلات النمو للأعوام المقبلة. ولكن من الجدير ذكره أن نهوض لبنان ونموه المستقبلي لا يزال رهينة التقدم في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وتشكيل حكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات اللازمة بالاستفادة من دعم الدول المانحة.

### اتجاهات تطور الأسعار المحلية

بلغ معدل التضخم 84.3 بالمائة خلال عام 2020 مقارنة مع نحو 2.9 بالمائة مسجل خلال عام 2019. تتمثل العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذا المستوى المرتفع من التضخم في التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد وانعكست على المستوى العام للأسعار، وهو ما أدى إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية انعكس على مستويات أسعار السلع المستوردة وحتى السلع المحلية التي أصبحت أكثر تكلفة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية بما ولد ضغوط تضخمية متزايدة.

كان لوباء كوفيد-19 أثراً إضافياً على المستوى العام للأسعار مع الإغلاق الجزئي والكلية لمعظم المؤسسات. تجدر الإشارة إلى أن تأثير الوباء على سلاسل الإمدادات الغذائية وغيرها عالمياً رفع المستوى العام للأسعار وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار السلع المستوردة، وزاد انفجار مرفأ بيروت من حدة الضغوطات التي واجهت المستوى العام للأسعار خلال العام الماضي.

من جهة أخرى، ومع الضغوطات الاقتصادية والمالية تراجعت الإيرادات الحكومية وانخفض الاحتياطي النقدي لدى المصرف المركزي، وكان التمويل النقدي للعجز في الموازنة العامة للدولة دوره في تغذية الضغوط التضخمية وتوليد

<sup>1</sup> مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

### تقارير آفاق قطرية: لبنان

المزيد من الضغوط على قيمة العملة اللبنانية. أما خارجياً، فلم يساعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط كثيراً في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية في ظل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الذي مثل إضافة إلى الانعكاسات الناتجة عن وباء كوفيد-19 المصدر الأساسي للضغوط التضخمية<sup>(2)</sup>. بالنسبة لعامي 2021 و2022، من المتوقع تراجع نسبي لمعدل التضخم إلى نحو 56 في المائة خلال عام 2021، ومواصلته الانخفاض إلى 23 في المائة في عام 2022.

### التطورات النقدية والمصرفية

تبعاً للأوضاع المالية والاقتصادية، يشهد السوق ثلاثة أسعار صرف (سعر الصرف الرسمي عند متوسط 1,507.5 ليرة، وسعر صرف المنصة التي خلقها مصرف لبنان لتسديد الودائع بالليرة واستيراد سلّة من السلع الغذائية، وسعر صرف السوق الموازية).

تعتبر زيادة الثقة بالقطاع المصرفي والطلب من المصارف بإعادة تكوين و/أو زيادة رأسمالها، والعمل على توحيد سعر صرف العملة اللبنانية من أهم الأولويات التي يركز عليها مصرف لبنان المركزي. في هذا الصدد، أصدر مصرف لبنان تعميماً في شهر أغسطس من عام 2020 وجه فيه المصارف التجارية بضرورة:

- إجراء تقييم عادل لموجوداتها ومطلوباتها ووضع خطة شاملة لإعادة التقيد بالمتطلبات الرأسمالية والأنظمة المفروضة من مصرف لبنان من أجل تعزيز السيولة لديها.
- حث العملاء الذين حولوا أكثر من 500 ألف دولار إلى الخارج اعتباراً من 1 يوليو 2017، على إعادة مبالغ توازي 15 في المائة من القيم المحولة وإيداعها في حساب خاص ممدّد لمدة خمس سنوات. ينطبق التعميم أيضاً على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة وكبار مساهمي المصارف والإدارات العليا التنفيذية للمصارف وعملاء المصارف من الأشخاص المعرّضين سياسياً، الذين طُلب منهم إعادة 30 في المائة من أي مبلغ محوّل إلى الخارج.
- إلزام المصارف خلال مهلة تنتهي في فبراير 2021 بتكوين حساب خارجي حر من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقل في أي وقت عن 3 في المائة من مجموع الودائع لديه بالعملات الأجنبية كما هي في 2020/7/31.
- تقديم طلب لمصرف لبنان بغية إعادة تكوين أو رفع رأسمالها إلى المستويات المطلوبة في نهاية الفصل الأول من العام 2021.
- توجيه المصارف بإتاحة خيار للمودعين بتحويل وداائعهم لديها إلى أسهم في رأسمالها و/أو إلى "سندات دين دائمة قابلة للتداول وللاسترداد".

الجدير ذكره ان القطاع النقدي في لبنان يواجه ومنذ أكثر من سنة تحديات متزامنة نتيجة التطورات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد المحلي التي زاد من حدتها التبعات الناتجة عن أزمة وباء كوفيد-19 وانفجار مرفأ لبنان في شهر أغسطس من عام 2020 بما أدى إلى زيادة مستويات الركود في جميع القطاعات الاقتصادية وضغطت على سيولة المصارف وانعكس على عملاء المصارف.

على صعيد تعزيز الاستقرار المالي والسلامة المصرفية، أنشأ مصرف لبنان "لجنة إعادة هيكلة المصارف" التي شملت من بين مهامها دراسة التعديلات المقترحة على قرار مصرف لبنان المتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، والقرار الأساسي المتعلق بالإطار التنظيمي لكفاية رأس مال المصارف العاملة في لبنان. كما تشمل مهام هذه اللجنة دراسة إعادة هيكلة المصارف اللبنانية، واقتراح التعديلات الضرورية على الضوابط الاحترازية لعمل المصارف ودراسة الأداء المالي للمصارف اللبنانية واقتراح الخطوات اللازمة للحفاظ على سلامة القطاع المصرفي.

<sup>2</sup> مصرف لبنان، لبنان، (2021). "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.

### التطورات المالية

يمر الاقتصاد بمرحلة دقيقة مع توالي عدد من الأزمات خلال فترة زمنية قصيرة. فقد تضاعف تأثير الأزمة النقدية والمصرفية التي بدأت نهاية عام 2019 مع بروز جائحة فيروس كورونا والإغلاق العام الذي فرض لمواجهة، وصولاً إلى تداعيات انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، والنتائج الاقتصادية والمالية لكافة هذه الأحداث. كلها عوامل تجعل من الصعب جداً تكوين صورة واضحة عن توجهات السياسة المالية في المرحلة القادمة خاصة في ظل محدودية القدرة على تبني خطط للحد من التبعات الناتجة عن هذه الأزمات والحاجة إلى تبني عدد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية للحد من تأثير هذه الأزمات وإيجاد الحلول اللازمة لها.

انعكست هذه الأزمات على أوضاع المالية العامة خلال عام 2020 حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة تقارب 20 في المائة وفق التقديرات الأولية بما يُعزى إلى الانخفاض الكبير المسجل للإيرادات الضريبية مع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة تقدر بنحو 22 في المائة. كما تراجعت كذلك النفقات نتيجة عدم توفر الموارد المالية الكافية وتركز الانخفاض في النفقات الرأسمالية التي سجلت تراجعاً بنسبة 52 في المائة في ضوء جمود هيكل الانفاق العام مع استحواذ بند الأجور على نحو 54.5 في المائة من إجمالي النفقات العامة. في المحصلة بلغ عجز الموازنة العام الماضي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.2 في المائة.

خلال أقد التوقع من المتوقع تبني سياسات مالية انكماشية لاستيعاب الضغوطات على أوضاع المالية العامة الناتجة عن تراكم وتزايد مدفوعات خدمة الديون، وفاتورة الأجور والرواتب، ودعم الكهرباء، والوفاء بالتزامات الدولة في إطار نظم الحماية الاجتماعية. كما يتوقع خلال هذه الفترة انخفاض مستويات الإيرادات بفعل الانكماش الاقتصادي والتحديات التي تواجه دفع النمو الاقتصادي، والحاجة إلى تبني إصلاحات مهمة على صعيد تحسين مستويات التحصيل والامتثال الضريبي مع تحسن الأوضاع الداخلية وتمكن الحكومة من تبني الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لترشيد الانفاق واحتواء الزيادة في بندي الأجور ومدفوعات الفائدة وإعادة هيكلة بعض الديون والبدء بتنفيذ الإصلاحات الضريبية.

تم وضع موازنة العام المالي 2021 بافتراض استعادة مسارات النمو الاقتصادي اعتباراً من عام 2022، وتحرير سعر صرف الليرة على المدى المتوسط وافتراض البدء بتطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي لتجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية. تجدر الإشارة إلى أن خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي تتضمن عدد من التدابير لترشيد الانفاق العام من خلال احتواء فاتورة الأجور والرواتب بحدود 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وخفض تكاليف نظام التقاعد من 4.4 في المائة من الناتج إلى 2.2 في المائة. إضافة إلى البدء بتطبيق خطة إصلاح شركة الكهرباء التي تم وضعها في عام 2019 بهدف التخفيف من مستويات المبالغ المحولة لتغطية العجز المالي لشركة كهرباء لبنان من خلال رفع مستويات تعرفه الاستهلاك بالتوازي مع زيادة مستويات الإنتاج. على جانب الإيرادات تتضمن الخطة تدابير للإصلاح الضريبي بهدف توسيع القاعدة الضريبية والامتثال الضريبي. إلى جانب زيادة معدل ضريبة الشركات من 17 في المائة إلى 20 في المائة، وزيادة الضرائب الرأسمالية من 10 إلى 15 في المائة، وضريبة القيمة المضافة على السلع الفاخرة إلى 15 في المائة<sup>3</sup>.

<sup>3</sup> وزارة المالية، "تعميم إلى الإدارات العامة حول إعداد مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2021"، وزارة المالية، لبنان.